



Distr.
GENERAL

FCCC/AWGLCA/2008/13
18 November 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني
الطويل الأجل بموجب الاتفاقية
الدورة الرابعة

بوزنان، ١-١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

البند ٣(أ)-(هـ) من جدول الأعمال المؤقت
التمكين من التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية عن
طريق العمل التعاوني الطويل الأجل من الآن وحتى عام
٢٠١٢ وما بعده، بتناول جملة أمور، منها:
الرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل
العمل الوطني/الدولي المعزز من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ
العمل المعزز من أجل التكيف مع تغير المناخ
العمل المعزز من أجل تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل
المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه
العمل المعزز من أجل إتاحة الموارد المالية والاستثمار لدعم إجراءات
التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي

موجز للآراء التي أعرب عنها خلال الدورة الثالثة
للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني
الطويل الأجل بموجب الاتفاقية

مذكرة أعدها الرئيس*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لضيق الوقت المطلوب لإنجازها في صيغتها النهائية.

موجز

عُقدت الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية (الفريق العامل المخصص) في أكرا بغانا في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي تلك الدورة، نظرت الأطراف في جميع عناصر المقرر ١/م أ-١٣ (خطة عمل بالي): الرؤية المشتركة للعمل التعاوني الطويل الأجل؛ والعمل الوطني/الدولي المعزز من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ؛ والعمل المعزز من أجل التكيف مع تغير المناخ؛ والعمل المعزز من أجل تطوير التكنولوجيات ونقلها لدعم العمل المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛ والعمل المعزز من أجل إتاحة الموارد المالية والاستثمار لدعم إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتعاون التكنولوجي. ودعا الفريق العامل المخصص الرئيس إلى إعداد موجز للآراء التي أُعرب عنها في تلك الدورة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١ - ٥ مقدمة - أولاً
٤	١ - ٢ الولاية - ألف
٤	٣ - ٥ نطاق المذكرة - باء
٥	٦ - ٥٥ الموجز الذي أعده الرئيس - ثانياً
٥	٦ - ١٣ ألف - تعزيز العمل المتعلق بالتكيف ووسائل التنفيذ المرتبطة به
٦	١٤ - ٢٨ باء - العمل المعزز من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ ووسائل تنفيذ هذا العمل
١٠	٢٩ - ٥٥ جيم - توفير التكنولوجيا والتمويل، بما في ذلك بحث الترتيبات المؤسسية

المرفقات

١٤	Report on the workshop on cooperative sectoral approaches and sector-specific actions, in order to enhance implementation of Article 4, paragraph 1 (c), of the Convention	.I
١٧	Report of the workshop on policy approaches and positive incentives on issues relating to reducing emissions from deforestation and forest degradation in developing countries; and the role of conservation, sustainable management of forests and enhancement of forest carbon stocks in developing countries	.II

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

- ١- عُقدت في أكرا بغانا في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية. وفي تلك الدورة، تبادل الأطراف الآراء، التماساً للتقدم في جميع العناصر التي أسندها المقرر ١/م أ-١٣ (خطة عمل بالي)^(١) إلى الفريق العامل المخصص.
- ٢- ودعا الفريق العامل المخصص، في جلسته الأولى، الرئيسَ إلى إعداد موجز للآراء التي أُعرب عنها في كل جلسة. كما طلب إلى الرئيس أن يُدرج في ذلك الموجز الآراء التي أُعرب عنها في حلقات العمل المعقودة كجزء من برنامج عمله^(٢).

باء - نطاق المذكرة

- ٣- تناولت الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص العناصر الخمسة الواردة في الفقرة ١ من خطة عمل بالي^(٣). وبالنظر إلى أوجه الترابط الوثيق بين هذه العناصر، وإلى ضرورة دراسة المسائل المتعلقة بالتخفيف والتكيف بالاقتران مع تحديد الاحتياجات المتعلقة بتطوير التكنولوجيا ونقلها وبدعم التمويل والاستثمار، وإلى ضرورة بحث الجوانب العملية لتعزيز التعاون في مجالي التكنولوجيا والتمويل، أنشأ الفريق العامل المخصص ثلاثة أفرقة اتصال تُعنى بالمواضيع التالية:
 - (أ) تعزيز العمل في مجال التكيف وما يتصل به من وسائل التنفيذ؛
 - (ب) تعزيز العمل في مجال التخفيف وما يتصل به من وسائل التنفيذ؛
 - (ج) الوفاء بالالتزامات في مجالي التكنولوجيا والتمويل، بما في ذلك النظر في الترتيبات المؤسسية.
- ٤- ويتناول هذا الموجز المواضيع التي عاجلتها أفرقة الاتصال الثلاثة لكي يجسّد على أفضل وجه سياق عملية تبادل الآراء.
- ٥- وهذا الموجز، شأنه في ذلك شأن الموجز السابق، يستمد مادته من تبادل الآراء الحاصل في دورات سابقة للفريق العامل المخصص^(٤)، بيد أنه يركز على التقدم المحرز في الدورة الثالثة. كما أنه يسלט الضوء، قدر الإمكان، على الأفكار والمقترحات التي تطرحها الأطراف والتي تناقش أثناء الدورة^(٥).

(١) FCCC/AWGLCA/2008/12

(٢) FCCC/AWGLCA/2008/3، الفقرة ٢٦.

(٣) نظرت الأطراف أيضاً في برنامج عمل لعام ٢٠٠٩ (FCCC/AWGLCA/2008/12)، الفقرات ٢٨-٣٧.

(٤) FCCC/AWGLCA/2008/6 و FCCC/AWGLCA/2008/11.

(٥) FCCC/AWGLCA/2008/Misc.2، Add.1.

ثانياً - الموجز الذي أعده الرئيس

ألف - تعزيز العمل المتعلق بالتكيف ووسائل التنفيذ المرتبطة به

٦ - إن تبادل الآراء بشأن تعزيز العمل المتعلق بالتكيف ووسائل التنفيذ المرتبطة به قد تناول مجالات التركيز الأربعة التي حُددت في الدورة الثانية للفريق العامل المخصص^(٦):

(أ) التخطيط الوطني للتكيف؛

(ب) ترشيد وزيادة الدعم المالي والتكنولوجي؛

(ج) تعزيز عملية تبادل المعارف؛

(د) الأطر المؤسسية للتكيف.

٧ - أظهرت المناقشات قدراً من تلاقي الأفكار بشأن عدد من المفاهيم. فأبرزت مرة أخرى أهمية التكيف بالنسبة لجميع الأطراف، إلى جانب علاقته الجوهرية بالفقر. وأقرت الأطراف بأن القدرة على التغلب على التحديات الناجمة عن تغير المناخ تتفاوت حسب الظروف الوطنية، وبأنه من الضروري، في العديد من الحالات، توفير دعم خارجي كبير لأكثر البلدان عرضة للتأثر، بما في ذلك دعم بناء القدرات، حتى يتسنى تحديد الاستجابة التكيفية الملائمة.

٨ - واعتبر العديد أن أفضل سبيل إلى تلبية ضرورة زيادة وترشيد الدعم المالي والتكنولوجي يتمثل في وضع إطار عمل شامل، يتناول في الوقت ذاته نوع العمل الذي يجب القيام به في مجال التكيف ونوع الترتيبات التي ينبغي اتخاذها من أجل توليد ما يلزم من الموارد المعززة والمرشدة.

٩ - وتمشياً مع أحكام خطة عمل بالي، ينبغي أن تأخذ تلك الترتيبات في الحسبان الاحتياجات الملحة والفورية للبلدان النامية المعرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ الضارة، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تأخذ في الحسبان إلى جانب ذلك احتياجات بلدان متضررة من الجفاف والتصحر والفيضانات في أفريقيا.

١٠ - ومن المهم بالنسبة لمثل ذلك الإطار أن توضع ترتيبات على مستويات مختلفة. فعلى الصعيد الدولي، ينبغي، حسب العديد من الأطراف، أن تيسر تلك الترتيبات الروابط بين الهيئات وأصحاب المصالح الدوليين والإقليميين والوطنيين، كما ينبغي أن توجه الدعم نحو تعزيز تخطيط التكيف وتنفيذه على المستويين الإقليمي والوطني.

١١ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي وضع ترتيبات لإعداد وتنفيذ خطط تكيف وطنية مدعومة بعمليات تقييم دقيقة لقابلية التعرض والتكيف. ومن المسائل ذات الصلة التي ستتطلب مزيداً من النقاش في دورات لاحقة الخصائص التي ستتسم بها خطط التكيف الوطنية تلك، وسبل ووسائل زيادة إدماج التكيف في السياسات الوطنية والقطاعية، مع

مراعاة الصعوبات الإضافية التي ستواجه التنمية بسبب تغير المناخ. ومن مواضيع النقاش الأخرى الترتيبات المتخذة لتوجيه الدعم المالي والتكنولوجي المرشّد والمعزّز نحو إعداد وتنفيذ تلك الخطط.

١٢ - وفي سياق تنفيذ التكيف وزيادة تبادل المعارف ذات الصلة، أُبديَ عن اهتمام كبير بإنشاء أو تقوية مراكز وشبكات التكيف الإقليمية من أجل تشجيع تبادل الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى في التكيف بين جميع الأطراف. وقدمت بنغلاديش اقتراحاً بإنشاء مركز تكيف دولي يشجع التآزر الأقليمي في مجال التكيف.

١٣ - وشددت الأطراف أيضاً على ضرورة تقييم الجهود المتواصلة من أجل التكيف والاستفادة منها، بما فيها تلك المتعلقة بتبادل المعارف، بموجب الاتفاقية (كجزء من إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية الخاصة بالتكيف في أقل البلدان نمواً، وتنفيذ برنامج عمل نيروبي المتعلق بتأثيرات تغير المناخ والقابلية للتأثر به والتكيف معه، والتقدم المحرز في تنفيذ المقرر ١/م أ-١٠) وخارج إطار عملية الاتفاقية. وتتطلب معرفة الكيفية التي يمكن بها حث كيانات خارجية على اتخاذ تدابير إضافية مزيداً من النقاش في دورات مقبلة.

باء - العمل المعزّز من أجل التخفيف من آثار تغيير المناخ ووسائل تنفيذ هذا العمل

١٤ - تناوّل تبادل الآراء بشأن العمل المعزّز للتخفيف من آثار تغير المناخ ووسائل تنفيذ هذا العمل المسائل التالية:

- (أ) التزامات البلدان المتقدمة الأطراف و/أو ما تتخذه من إجراءات مناسبة للظروف الوطنية قصد التخفيف من آثار تغير المناخ؛
- (ب) قابلية مقارنة الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة الأطراف وقابلية مقارنة ظروفها الوطنية؛
- (ج) إجراءات تخفيف مناسبة للظروف الوطنية تتخذها البلدان النامية الأطراف؛
- (د) قياس إجراءات التخفيف والدعم المالي والتكنولوجي، والإبلاغ عنها والتحقق منها؛
- (هـ) نُهج سياسية وحوافز إيجابية للتخفيف في قطاع الغابات في البلدان النامية؛
- (و) نُهج قطاعية تعاونية وإجراءات خاصة بقطاعات محددة؛
- (ز) نُهج تعزيز فعالية إجراءات التخفيف مقارنة بكلفتها؛
- (ح) النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتدابير الاستجابة؛
- (ط) ما للاتفاقية من دور حفّاز؛
- (ي) العمل المعزّز بشأن تطوير التكنولوجيا ونقلها لدعم العمل بشأن التخفيف؛
- (ك) العمل المعزّز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل بشأن التخفيف والتعاون التكنولوجي.

١٥- وكررت الأطراف اتفاق عموم المشاركين في الدورات السابقة للفريق العامل المخصص على أن إجراءات التخفيف يلزم تعزيزها على الصعيد العالمي، وعلى أنه يجب على البلدان المتقدمة أن تؤدي دوراً رائداً في ذلك، بما في ذلك عن طريق الالتزام بأهداف كمية جديدة للحد من الانبعاثات وخفضها. وكررت بعض الأطراف أهمية ضمان قابلية مقارنة الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة فيما بينها، مع مراعاة قدرات تلك البلدان وظروفها الوطنية. وطُرح، في هذا الصدد، اقتراح بأن تخفض جميع البلدان المتقدمة الأطراف انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٣٠ في المائة دون المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

١٦- واختلفت الآراء فيما يخص المسؤوليات وتوزيع الجهود. فمن ناحية، تمسكت بعض الأطراف بالقول إن مفهوم المسؤوليات المشتركة، وإن كانت متباينة، يقتضي ضمناً التمييز، من حيث المسؤولية عن اتخاذ إجراءات تخفيف، ليس بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية (أطراف المرفق الأول) والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية فحسب، وإنما التمييز بين الأطراف ضمن تينك المجموعتين أيضاً. وأشارت تلك الأطراف إلى أنه ينبغي التمييز بين طبيعة الإجراءات المتخذة في البلدان النامية الأطراف والدعم المقدم لها حسب تفاوت قدرات تلك البلدان واختلاف ظروفها الوطنية. واقترحت بعض الأطراف أن تتخذ بعض البلدان النامية الأطراف إجراءات تخفيف معززة. وجادل البعض في هذا الشأن بالقول إنه يمكن اعتماد طائفة واسعة من السياسات والتدابير بغية تشجيع توسيع نطاق مشاركة جميع البلدان النامية في جهد التخفيف المعزز. فلا ينبغي، حسب هذا الرأي، تكبير أقل البلدان نمواً ولا الدول الجزرية الصغيرة النامية بأي التزامات، وينبغي التركيز على توفير الدعم من أجل مساعدة تلك البلدان على تحقيق تنمية مستدامة ورفيعة بالبيئة. واقترحت بعض الأطراف أنه يمكن التمييز بين البلدان النامية الأطراف استناداً إلى بعض المعايير، كالنتائج المحلي الإجمالي للفرد، وكمية انبعاثات غازات الدفيئة التي ينتجها البلد، وكمية الانبعاثات للفرد، والعضوية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية. بينما جادلت بعض الأطراف بالقول إن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ليس مؤشراً جيداً على القدرات، خاصة بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة.

١٧- ومن ناحية أخرى، تمسكت أطراف عدة بالقول إنه ينبغي أن يظل تمييز المسؤولية عن اتخاذ إجراءات التخفيف محصوراً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فقط، وذلك بناءً على الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية تغير المناخ، وعلى نص خطة عمل بالي وعلى المسؤولية التاريخية. فأى تمييز ضمن هاتين المجموعتين سيكون بمثابة تعديل للاتفاقية، وهو أمر لا يملك الفريق العامل المخصص سلطة القيام به. وتم التشديد أيضاً على أن ما تتخذه البلدان النامية من إجراءات ينبغي أن يرتبط بالدعم المقدم لتلك الإجراءات والمشار إليه في الفقرة ٧ من المادة ٤ من الاتفاقية. وفي هذا السياق، طلبت بعض الأطراف أن تركز المناقشة أثناء انعقاد دورة الفريق العامل المخصص على التزامات البلدان المتقدمة وعلى تنفيذها، بما في ذلك التزامها بدعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في جميع البلدان النامية. وسلط العديد من الأطراف الضوء كذلك على ضرورة الاعتراف بالجهد الذي تبذله البلدان النامية طواعيةً من أجل خفض الانبعاثات.

١٨- وفيما يخص إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ المناسبة للظروف الوطنية، تبين من المناقشات أنه سيكون من المهم مناقشة مسائل أخرى، كنوع الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والكيفية التي يمكن بها دعم ما تتخذه البلدان النامية من إجراءات، وكيفية قياس تلك الإجراءات والدعم المقدم لها وكيفية التحقق منها والإبلاغ عنها، وذلك بغية إحراز تقدم في هذه المناقشة.

١٩- وأشارت الأطراف إلى مسألة قياس إجراءات التخفيف والدعم المالي والتكنولوجي، والإبلاغ عنها والتحقق منها، رغم اختلاف تفسيراتها لهذا المفهوم. وكرر العديد من الأطراف الرأي الذي أعرب عنه في الدورات السابقة التي عقدها الفريق العامل المخصص بأن شروط قياس إجراءات التخفيف والدعم المالي والتكنولوجي، والإبلاغ عنها والتحقق منها ينبغي أن ترهن بما إذا كانت تطبق في بلد متقدم أو في بلد نامٍ. ورأت بعض الأطراف في القياس والإبلاغ والتحقق وسيلة لعلاج مسألة قابلية الجهود والمسؤوليات للمقارنة، فيما أعربت أطراف أخرى عن ضرورة إيجاد نظام أفضل للقياس والإبلاغ والتحقق يساعد على تحديد خطوط أساس أدق بالنسبة للانبعاثات ورصد الإجراءات، ويتيح بدوره تدفقات مالية أكثر كفاية لدعم العمل بشأن التخفيف. واتضح من تبادل الآراء أنه من الضروري مناقشة معنى مفهوم "القابل للقياس والإبلاغ والتحقق" وتطبيقه مناقشة معمقة.

٢٠- وناقشت الأطراف أيضاً بعض الجوانب العملية المتعلقة بالتخفيف، وخاصة النهج القطاعية التعاونية والإجراءات الخاصة بقطاعات محددة والنهج السياساتية والحوافز الإيجابية المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وعن تربيها في البلدان النامية. ودارت تلك المناقشات بالأساس داخل حلقتي العمل المنعقدتين أثناء الدورة في أكرّا^(٧).

٢١- وبخصوص مسألة النهج القطاعية التعاونية والإجراءات الخاصة بقطاعات محددة، فإن العروض التي قدمتها الأطراف أثناء حلقة العمل التي عُنت بهذه المسألة، المنعقدة في أكرّا بغانا في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قد ساعدت على توضيح وتعميق فهم ما يعنيه هذان المصطلحان، وكذلك الدور الذي تؤديه تلك النهج والإجراءات في تعزيز العمل بشأن التخفيف وفي زيادة فعالية الآليات والأدوات من أجل التعاون التكنولوجي في قطاعات بعينها^(٨). ومن بين الأفكار والاقتراحات المحددة التي طرحتها بعض الأطراف إنشاء آليات دعم، كصناديق وبرامج أبحاث وتطوير لأغراض التعاون التكنولوجي في قطاعات معينة، واستخدام آليات معتمدة على السوق، بما في ذلك الآليات التي تنطوي على تقييد حالات خفض الانبعاثات لحساب الأطراف التي تحققها، وتقديم حوافز للعمل المعزز بشأن التخفيف.

٢٢- وفي تبادل الآراء الذي جرى أثناء حلقة العمل وخلال الدورة، شددت الأطراف على أن الفقرة ١ (ج) من المادة ٤ من الاتفاقية ينبغي أن تكون السياق الذي تطبق فيه النهج القطاعية التعاونية والإجراءات الخاصة بقطاعات محددة. ونوقشت كذلك طبيعة ونطاق هذه النهج والإجراءات، وأشار إلى مبادئ تُتبع في تنفيذها. وذكرت بعض الأطراف بعض وجوه التعقيد والصعوبة وبعض المزايا المرتبطة بوضعها وتنفيذها.

٢٣- ورأت الأطراف أن النهج القطاعية التعاونية والإجراءات الخاصة بقطاعات محددة تشكل واحداً من عدة خيارات مطروحة لتعزيز العمل الوطني بشأن التخفيف، ولاحظت أن تطبيقها سيختلف في البلدان المتقدمة الأطراف عنه في البلدان النامية الأطراف.

٢٤- ومن بين مجالات التركيز الممكنة التي برزت من المناقشات ما يلي:

(٧) http://unfccc.int/meetings/ad_hoc_working_groups/lca/items/4488.php

(٨) يرد تقرير حلقة العمل في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

- (أ) طبيعة ونوع النُهج القطاعية التعاونية والإجراءات الخاصة بقطاعات محددة؛
- (ب) آليات دعم فعالة، من بينها التعاون التكنولوجي، الذي يشمل التكنولوجيا والمال وبناء القدرات، من أجل تعزيز تنفيذ الفقرة ١ (ج) من المادة ٤ من الاتفاقية؛
- (ج) احتمال إسهام الإجراءات الخاصة بقطاعات محددة في تنفيذ إجراءات التخفيف المناسبة للظروف الوطنية على نحو قابل للقياس والإبلاغ والتحقق؛
- (د) فرص إشراك القطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية في أنشطة رامية إلى تعزيز التخفيف في قطاعات بعينها.

٢٥- وفي حلقة العمل الثانية، المنعقدة في أكر^(٩) بغانا في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، فإن بحث النُهج السياسية والحوافز الإيجابية المتعلقة بالحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وترديها، ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وزيادة مخزونات الكربون في البلدان النامية قد ساعد على تعميق فهم الجوانب المختلفة للفقرة الفرعية ١ (ب) ٣، من خطة عمل بالي، إلى جانب أوجه الاختلاف في نطاق عمل كل من الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، وأوجه الاختلاف في تكاملهما في هذه المسألة.

٢٦- وطرح الأطراف كذلك مقترحات عديدة محددة باتخاذ إجراءات تخفيف تتعلق بإزالة الغابات وترديها في البلدان النامية، وبالمحافظة على الغابات، وإدارتها إدارة مستدامة، وزيادة مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية. وقدمت تلك الاقتراحات أيضاً خيارات لتمويل تلك الإجراءات.

٢٧- ومن بين مجالات التركيز الممكنة التي حددها الدول الأطراف:

(أ) إجراء مزيد من المناقشات بشأن كيفية معالجة المسائل المتعلقة بالحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وترديها، وبالمحافظة على مخزونات الكربون في الغابات وزيادتها عند وضع النهج السياسية والحوافز الإيجابية لتمكين البلدان النامية من اتخاذ إجراءات تخفيف في قطاع الغابات؛

(ب) بحث استخدام الموارد المالية غير القائمة على السوق والآليات المستندة إلى السوق كنهج سياسية وحوافز إيجابية، بما في ذلك تقييم تبعات مختلف الخيارات المقترحة؛

(ج) تقييم تبعات الخيارات المختلفة لمعالجة المسائل المتعلقة بديمومة الانبعاثات وإضافيتها وانتقالها.

٢٨- وتبادلت الأطراف الآراء بشأن جوانب عملية أخرى للتخفيف، من بينها مسائل تتعلق بالعمل المعزز بشأن توفير الموارد المالية والاستثمار لدعم العمل بشأن التخفيف والتعاون التكنولوجي، وبتنائج تدابير الاستجابة، بما في ذلك ضرورة استعراض السياسات والتدابير الحالية وسبل تحقيق التقيد بتقليص الآثار السلبية الممكنة إلى أدنى حد ممكن،

(٩) يرد تقرير حلقة العمل في المرفق الثاني.

وُنُجِحَ زيادة فعالية إجراءات التخفيف المناسبة للظروف الوطنية مقارنة بكلفتها، بما في ذلك دور الأسواق، وسياسات وتدابير التنمية المستدامة، والخطط الإنمائية الوطنية القائمة على خفض انبعاثات الكربون، وتوحي الكفاءة في استعمال الطاقة على الصعيد القطاعي.

جيم - توفير التكنولوجيا والتمويل، بما في ذلك بحث الترتيبات المؤسسية

٢٩- لدى تبادل الآراء بشأن توفير التكنولوجيا والتمويل، بما في ذلك بحث الترتيبات المؤسسية، تم التركيز على كيفية تحسين أداء التكنولوجيا والتمويل لأغراض التخفيف والتكيف معاً، بما في ذلك بحث المسائل المتصلة بإيجاد الموارد والتكنولوجيات اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات، والترتيبات اللازمة لإيجاد تلك الوسائل. وتمحورت المداولات حول مختلف عناصر الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) من المادة ١ من خطة عمل بالي، حيث استفاضت أطراف في شرح المقترحات المقدمة أثناء الدورة الثانية للفريق العامل المخصص^(١٠) وخلال أشغال الدورة الثالثة الحالية.

٣٠- وتماشياً مع المناقشات التي دارت في الدورات السابقة للفريق العامل المخصص، أكدت الأطراف أن التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات جميعها وسائل تنفيذ بالغة الأهمية، وأنه ينبغي معالجتها ببنية متماسكة.

٣١- وأشارت أطراف عديدة إلى أن تعزيز العمل على تطوير التكنولوجيا ونقلها بموجب الاتفاقية لا يزال من الصعوبة بمكان. وتم تحديد السوق والترتيبات والقيود المؤسسية بوصفها بعضاً من المشاكل.

٣٢- وأشارت بعض الأطراف إلى نظام حقوق الملكية الفكرية الحالي بوصفه عائقاً أمام نشر التكنولوجيا ونقلها. واعتبر العديد من الأطراف أن أنشطة البحث والتطوير المخطط لها بشكل مشترك، المصحوبة باقتسام الحقوق الناشئة عن براءات الاختراع، قد تساعد على حل هذه المشكلة على وجه الخصوص. واستكشف البعض إمكانيات اللجوء إلى ترخيص إلزامي مشابه لما هو متبع في مجال الصيدلة.

٣٣- وأقرت الأطراف بالدور الذي يؤديه القطاع الخاص، إلا أنها أشارت إلى أنه ينبغي للقطاع العام إيجاد إطار تنظيمي مُمكِّن لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التكنولوجيات التي تدعو إليها الحاجة أو على تشاطرها مع البلدان النامية.

٣٤- وقدمت الفلبين، نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، الخطوط العريضة لمقترح شامل بإنشاء آلية خاصة بالتكنولوجيا بموجب الاتفاقية تعالج جميع جوانب التعاون في مجالات البحث والاستحداث ونشر التكنولوجيا ونقلها، طبقاً للفقرات ١(ج)، و٣، و٥ من المادة ٤ من الاتفاقية وغير ذلك من أحكام الاتفاقية ذات الصلة. ويدعو المقترح إلى إنشاء مجلس تنفيذي معني بالتكنولوجيا، كهيئة فرعية تابعة للاتفاقية، تدعمه الأمانة، ولجنة معنية بالتخطيط الاستراتيجي، وأفرقة تقنية، وفريق مكلف بالتحقق. ويتضمن المقترح أيضاً إنشاء صندوق متعدد الأطراف لحيازة التكنولوجيا المتعلقة بالمناخ يتم تشغيله بتوجيه من مؤتمر الأطراف. وسيكلف المجلس التنفيذي بوضع خطة عمل خاصة بالتكنولوجيا تدعم دورة التكنولوجيا في جميع مراحلها. وكما يحدد المقترح قائمة إرشادية بالأنشطة المؤهلة يمكن لمؤتمر الأطراف إجراء تغييرات فيها.

٣٥- واقترحت غانا وضع اتفاق إطاري دولي لتطوير التكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك إنشاء مجلس خاص بتطوير التكنولوجيا ونقلها وصندوق متعدد الأطراف خاص بالتكنولوجيا يعملان بتوجيه من مؤتمر الأطراف. ويتضمن المقترح كذلك رؤية متوسطة الأجل وأخرى طويلة الأجل لدورة التكنولوجيا برمتها وللاحتياجات في مجال بناء القدرات، وحزمة من الحوافر لإيجاد قيمة مضافة وحساب أرصدة الانبعاثات.

٣٦- واقترحت فرنسا، نيابةً عن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، إطاراً معززاً للتعاون التكنولوجي يتكون من أربعة عناصر، هي: وضع ترتيبات مؤسسية لدعم عمليات تقييم الاحتياجات من التكنولوجيا، وتبادل المعلومات وتوعية الجمهور، وبناء القدرات، ووضع إجراءات للقياس والرصد تقوم بها جميع الأطراف؛ وإيجاد بيئات مكمّنة؛ وإبرام اتفاقات بشأن التكنولوجيا لتوجيه التعاون التكنولوجي، بما في ذلك خطط توزيع قطرية، وتنفيذ برامج أبحاث وتطوير فعالة من حيث استهلاك الطاقة؛ ووضع آليات وأدوات مالية تكون السوق والقطاع الخاص مُحركيها الرئيسيين.

٣٧- وبيّنت بعض الأطراف أن البلدان النامية قد تعتمد سياسات وتدابير للتنمية المستدامة تسهم في تحقيق التخفيف والتكيف، وأنه سيكون من الضروري تقديم حوافر مناسبة لذلك من خلال التعاون الدولي في التكنولوجيا والتمويل. وقالت أطراف أيضاً إن دعم بناء القدرات أمر مطلوب من أجل إيجاد بيئات مكمّنة لاستيعاب التكنولوجيات. وقيل أيضاً إنه من الضروري تحمل كامل التكلفة الإضافية الناجمة عن تسويق تكنولوجيات جديدة وناشئة، وعن تطوير التكنولوجيا المشترك، وعن اقتناء التكنولوجيا القليلة الانبعاثات.

٣٨- وأشارت أطراف كذلك، في معرض بحثها لدعم التكنولوجيا، إلى فائدة العمل المنجز من قبل فريق الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا، الذي قد يقدم مساهمة هامة في مداولات الفريق العامل المخصص.

٣٩- ومن جهة أخرى، تناول بحث تقديم التمويل عناصر مختلفة في الإطار المالي، منها، على سبيل المثال:

(أ) مصادر تمويل جديدة وإضافية؛

(ب) معايير جمع الموارد المالية؛

(ج) مبادئ آلية الإدارة والأداء؛

(د) صرف الأموال.

٤٠- والمناقشة التي تناولت مصادر تمويل جديدة وإضافية استمدت مادتها بالأساس من المقترحات التي قدمتها كل من الفلبين نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية كوريا، والمكسيك، والنرويج، وسويسرا.

٤١- وأكدت الأطراف أنه ينبغي التقيّد بالمبادئ المشتركة النازمة لإيجاد الموارد - وبالخصوص، وجوب كفاية الموارد واستدامتها وإمكانية التنبؤ بها. وطرح بعض الأطراف مسألة الإجراءات القابلة للتحقق لكونها تبشّر بزيادة الدعم المالي.

٤٢ - ورأت بعض الأطراف، في معرض بحثها، أن القطاع العام ينبغي أن يكون مصدر التمويل الرئيس. وحُدِّدت المساهمة الإلزامية التي تقدمها البلدان المتقدمة بوصفها المصدر الرئيس؛ وناقش البعض قدر تلك المساهمة فحدده في نسبة مئوية معينة من الناتج القومي الإجمالي للأطراف المدرجة في المرفق الأول.

٤٣ - واقترحت بعض الأطراف جباية ضريبة على الأنشطة التي تتسبب في انبعاثات كربون مرتفعة، بينما اقترحت أطراف أخرى فرض ضريبة على أسواق الكربون كمصدر من مصادر الأموال. واقترح آخرون بيع حصة من وحدات الكمية المسندة بالمزاد. واقترح كذلك فرض ضريبة على أرصدة خفض الانبعاثات، مع ربطها بإجراءات التخفيف من أجل توليد موارد لتمويل التكيف.

٤٤ - ورأت بعض الأطراف أنه ينبغي أخذ الفعاليات غير الدول بعين الاعتبار فيما يتعلق بالمساهمة في الموارد المالية. أما فيما يخص دور مصادر الأموال الخاصة، فقد رأت بعض الأطراف أن التمويل الذي توفره مصادر عامة غير كاف وأنه يجب أن تكون الموارد الخاصة مصدراً رئيساً، خاصة فيما يتعلق بتمويل إجراءات التخفيف. ويتوقع العديد من الأطراف من الأسواق، بما في ذلك سوق موسعة للكربون، أن تؤدي دوراً ما في توفير الموارد المالية لتنفيذ إجراءات التخفيف. وأبرزت بعض الأطراف أن الدعم المالي العام الدولي ضروري بالنسبة للبلدان التي لا توفر الأسواق فيها الموارد المطلوبة. وأشارت بعض الأطراف إلى أنه رغم كون الأسواق أداة فعالة، فإنه يجب أن تكون متوازنة مع متطلبات التنمية المستدامة.

٤٥ - وأشارت بعض الأطراف كذلك مسائل تتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمقترحات المختلفة المطروحة أن توائم بين الخيارات والأدوات والآليات من القطاعين الخاص والعام معاً من أجل توليد موارد مالية إضافية.

٤٦ - وفيما يخص معايير جمع الموارد المالية، شددت بعض الأطراف على أنه ينبغي جمع الموارد انطلاقاً من مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ووفقاً لقدرات كل منها، ووفق مبدأ "تغريم الملوّث". وقالت بعض الأطراف إن مبدأ "تغريم الملوّث" ينبغي أن يأخذ في الحسبان البحث الكامل لمسؤوليات البلدان المحددة في الاتفاقية، إلى جانب المسؤولية التاريخية عن انبعاثات غازات الدفيئة. ومن المعايير الإضافية التي نوقشت لأغراض المساهمة القدرات والظروف الوطنية، وكمية الانبعاثات عن كل فرد، والحصة من انبعاثات غازات الدفيئة، وعدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي.

٤٧ - وفيما يخص المبادئ المتعلقة بالإطار المالي المشار إليه في الفقرة ٣٩ أعلاه، حددت الأطراف مبادئ من بينها مبدأ الإنصاف، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ومبدأ حصول البلدان المتلقية على التمويل مباشرة، ومبدأ إشراك الأطراف المتلقية في جميع مراحل تحديد الإجراءات وتعريفها وتنفيذها، فتصاغ بذلك وفق الاحتياجات القطرية، ومبدأ تقليص "تجزئة" الموارد المالية إلى أدنى حد ممكن.

٤٨ - وأشارت بعض الأطراف إلى أن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وتوافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية يقدمان مجموعة من المبادئ المرضية من أجل توجيه التمويل، بينما رأت أطراف أخرى أن تلك المبادئ غير قابلة للتطبيق في سياق الاتفاقية.

٤٩ - وناقشت الأطراف كذلك مبادئ لتحديد هيكل الإدارة، كضرورة أن يعمل تحت سلطة مؤتمر الأطراف ويتوجه منه وأن يكون مسؤولاً أمامه؛ وضرورة أن يمثل جميع الأطراف بصورة منصفة ومتوازنة جغرافياً ضمن نظام

إدارة يتسم بالشفافية والكفاءة؛ وأن تتوفر له سلطة وضع السياسات؛ والوصي؛ والهيئات التقنية؛ والأمانة؛ ونوافذ على الصناديق من أجل السعي إلى تحقيق مختلف الأهداف.

٥٠ - وأشارت بعض الأطراف إلى ضرورة إيجاد آلية لتنسيق الموارد المالية المخصصة لإجراءات التخفيف والتكيف والتعاون التكنولوجي.

٥١ - وتم النظر في الروابط مع مؤسسات وآليات قائمة أخرى تقدم التمويل ضمن إطار الاتفاقية وخارجه. وناقشت بعض الأطراف دور القنوات الثنائية والإقليمية والقنوات الأخرى المتعددة الأطراف التي تقدم الموارد المالية من أجل تنفيذ الاتفاقية، وحادلت بالقول إن الفقرة ٥ من المادة ١١ من الاتفاقية توفر إطاراً للتنفيذ من خلال تلك القنوات وإنه ينبغي اعتبار تقديم الموارد المالية ذلك من قبيل الالتزامات. وأكد آخرون أنه لا يمكن قياس الإجراءات التي تنفذها البلدان النامية أو الإبلاغ عنها أو التحقق منها إلا إذا كان الدعم يقدم بتوجيه من مؤتمر الأطراف. ورأت بعض الأطراف أنه يمكن اعتبار المساهمات الطوعية التي تقدمها الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول مصدراً من المصادر.

٥٢ - وناقشت الأطراف أيضاً معايير صرف الأموال، فأشارت بعضها إلى الأنشطة التي ينبغي تمويل تكلفتها الإضافية على سبيل المنحة، كبناء القدرات، وبراءات الاختراع، والتكيف، وإعداد الخطط الوطنية.

٥٣ - أما بشأن إجراءات التكيف، قالت بعض الأطراف إن صرف الأموال لأغراض التكيف ينبغي أن يستند إلى معايير قابلية التعرض والمخاطر ذات الصلة، والقدرة التكنولوجية والمالية على التكيف مع تغير المناخ، مع إيلاء الأولوية لأشد البلدان تعرضاً لآثاره.

٥٤ - وقالت بعض الأطراف إنه ينبغي صرف الأموال على نحو يضمن استخدام التمويل الوطني والتمويل من القطاع الخاص استخداماً فعالاً.

٥٥ - ولاحظت أطراف أخرى أن غاية الاتفاقية ليست حشد الأموال ولا تشجيع التكنولوجيات، وإنما هذان وسيلتان لتحقيق غرض معين، هو بلوغ هدف الاتفاقية النهائي. وتساءلت الأطراف عن الكيفية التي ستساعد بها الاقتراحات المختلفة على تحقيق هذا الهدف وعن مدى فعالية تلك المقترحات في حشد الاستثمارات من القطاع الخاص، وعن كيفية تأثير الجهود الجديدة المبذولة بموجب الاتفاقية على درجة النشاط الكبيرة والمتزايدة خارج إطار الاتفاقية.

Annex I

[ENGLISH ONLY]

Report on the workshop on cooperative sectoral approaches and sector-specific actions, in order to enhance implementation of Article 4, paragraph 1 (c), of the Convention¹**Summary by the chair of the workshop****I. Introduction**

1. The Ad Hoc Working Group on Long-term Cooperative Action under the Convention (AWG-LCA) agreed its work programme for 2008² at its first session. The AWG-LCA also agreed that its work should be facilitated by workshops and other activities to clarify and deepen understanding of the elements contained in decision 1/CP.13 (the Bali Action Plan). The AWG-LCA, at the same session, requested the secretariat, under the guidance of the Chair in consultation with Parties, to organize a workshop at its third session on “Cooperative sectoral approaches and sector-specific actions, in order to enhance implementation of Article 4, paragraph 1(c), of the Convention”³.

2. This note by the Chair of the AWG-LCA, Mr. Luiz Alberto Figueiredo Machado, summarizes the presentations, exchange of views and discussions by Parties at the workshop. Background to the discussions in the workshop was provided by Parties’ submissions specific to this workshop and to the sessions of the AWG-LCA, and by the Chair’s summaries of views expressed at the first and second sessions⁴.

3. The workshop was chaired by the Chair of the AWG-LCA.

4. Presentations were delivered by the following eight Parties: Philippines on behalf of the Group of 77 and China; the European Community; India; Japan; Bangladesh speaking on behalf of the least developed countries; China; Indonesia; and the Republic of Korea. After the presentations, interventions were made by representatives of Australia, Qatar, Colombia, Saudi Arabia, the United States of America, Iceland, Switzerland, the Republic of Korea, the European Community, Norway, Japan, Philippines, China, New Zealand, Grenada on behalf of the Alliance of Small Island States, India, Brazil, Mexico, Argentina, Timor-Leste and Chile.

II. Summary of discussions

5. In their presentations and throughout the exchange of views, many Parties stressed that Article 4, paragraph 1(c), of the Convention provided the context for any discussions on cooperative sectoral approaches and sector-specific actions. Many Parties highlighted that such discussions should be aimed at enhancing the implementation of Article 4, paragraph 1(c), through technology cooperation focusing on the specific needs of specific sectors.

¹ FCCC/AWGLCA/2008/CRP.4

² FCCC/AWGLCA/2008/3.

³ FCCC/AWGLCA/2008/3, paragraph 26.

⁴ FCCC/AWGLCA/2008/6 and FCCC/AWGLCA/2008/11.

6. The importance of principles underlying the discussion and implementation of cooperative sectoral approaches and sector-specific actions was raised by some Parties. Such principles included: ensuring that these approaches contribute to the ultimate objective of the Convention and deliver real climate benefits; observing the principle of common but differentiated responsibilities; considering these approaches within the development context; taking into account national circumstances; ensuring compatibility with the global carbon market and existing or emerging regional emission trading schemes; and avoiding the application of international standards across countries.

7. Parties had an opportunity to clarify the nature and scope of potential cooperative sectoral approaches and sector-specific actions. Some Parties saw these approaches and actions as one of several options to enhance national action on mitigation. A distinction was drawn during the discussions between sectoral agreements and sectoral efforts, and between actions and approaches based on cooperation on the one hand and those that use market approaches on the other.

8. Some Parties noted that cooperative sectoral approaches and sector-specific actions would involve cooperation and action at the sector level, as opposed to action that is defined for the national level. It was generally agreed that these approaches and actions should not replace emission reduction targets of developed countries nor form the basis of proposals for sectoral mitigation commitments or international technology benchmarks. Some Parties noted that these approaches and actions should not constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination or a disguised restriction on international trade. Some Parties shared the view that these approaches and actions could be an important means to engage the private sector in enhanced action on mitigation.

9. Discussions on various aspects of the application of cooperative sectoral approaches and sector-specific actions helped Parties to better understand these approaches and actions. It was suggested that these approaches and actions could be used as offset mechanisms or be applied to enhance action on mitigation. In this context, some Parties noted that the application of sectoral approaches and the implementation of sector-specific actions would differ between developed and developing countries. As regards developed countries, Parties largely agreed that these approaches and actions could complement national emission reduction targets. Some Parties suggested that they could be used to ensure comparability of efforts between developed countries if information at the sector level was used to determine mitigation potentials.

10. As regards developing countries, several Parties noted that these approaches and actions should focus strictly on technology cooperation, addressing all stages of the technology cycle and all technologies that control, reduce or prevent greenhouse gas emissions. Other Parties noted the importance of these approaches and actions in providing opportunities for nationally appropriate mitigation actions by developing countries. In this context, many Parties indicated that the process of identifying and implementing sector-specific actions should be voluntary and country-driven. Further, for developing countries this process of identifying and implementing sector-specific actions should be flexible and determined by their national capabilities and development goals.

11. Ideas for cooperative sectoral approaches and sector-specific actions were provided by some Parties. These included: programmes for research and development of sector-specific technologies; funds and other mechanisms to support compulsory licensing, the payment of royalties, the setting of sector-specific norms or non-binding energy efficiency programmes, and the development of policy instruments, strategies, guidance and programmes for specific sectors; and cooperation in the sharing of best available technologies and practices. Many Parties emphasized that implementation of cooperative sectoral approaches and sector-specific actions in developing countries depends on the availability of financial resources, technology and capacities.

12. Another aspect of applying these approaches and actions that was raised by some Parties was the identification of specific sectors, in particular those that are an important source of greenhouse gas

emissions, such as the energy and transport sectors and the cement, iron and steel, and aluminium industries. Similar discussions focused on the level at which these approaches and actions would apply. Several Parties suggested focusing on approaches and actions that are defined and applied domestically. A few Parties suggested that these approaches and actions could apply at the global level for those sectors whose emissions are difficult to attribute to a specific country; the example of emissions from international aviation and marine bunker fuels was given in this regard. It was also noted that mechanisms established at the international level may limit the flexibility of Parties in focusing action at the national level on the most relevant sectors.

13. Several Parties referred to challenges and complexities associated with the implementation of sectoral approaches and sector-specific actions. Most of these challenges relate to national economic, social and political circumstances. Some of the challenges cited by these Parties included the costs and social implications of sectoral restructuring and diffusion of advanced environmentally sound technologies; a lack of qualified human resources; weak infrastructure for policy enforcement; the diversity of sectors and industries as well as of factors that determine emissions (or reduce them); a lack of homogeneity of technologies, processes and other factors preventing the setting of norms; and inhibited technological innovation resulting from closely held intellectual property rights.

14. Specific proposals for cooperative sectoral approaches and sector-specific actions presented at the workshop included crediting mechanisms involving sectoral crediting and no-lose targets; the identification of sector-specific actions based on the analysis of emission reduction potentials and indicators; and the setting of a target for emissions from international shipping. Suggestions to use indicators such as energy and carbon intensity and activity levels were also presented at the workshop.

III. Possible areas of focus

15. The workshop provided a good opportunity for Parties to present and discuss ideas relating to cooperative sectoral approaches and sector-specific actions in order to enhance implementation of Article 4, paragraph 1(c), of the Convention, as well as ideas on the effectiveness of mechanisms and tools for technology cooperation in specific sectors. Several areas of interest and convergence emerged during the discussions, which could be further considered by Parties. They include:

- (a) The nature and type of cooperative sectoral approaches and sector-specific actions;
- (b) Effective support mechanisms, including for technology cooperation, involving technology, finance and capacity-building to enhance implementation of Article 4, paragraph 1(c), of the Convention;
- (c) Possible contribution of sector-specific actions to nationally appropriate mitigation actions in a measurable, reportable and verifiable manner;
- (d) Opportunities to engage the private sector and intergovernmental organizations in activities to enhance mitigation in specific sectors.

Annex II

[ENGLISH ONLY]

Report of the workshop on policy approaches and positive incentives on issues relating to reducing emissions from deforestation and forest degradation in developing countries; and the role of conservation, sustainable management of forests and enhancement of forest carbon stocks in developing countries¹

Summary by the chair of the workshop

I. Introduction

1. The Ad Hoc Working Group on Long-term Cooperative Action under the Convention (AWG-LCA) agreed its work programme for 2008 at its first session. The AWG-LCA also agreed that its work should be facilitated by workshops and other activities to clarify and deepen understanding of the elements contained in decision 1/CP.13 (the Bali Action Plan). The AWG-LCA, at the same session, requested the secretariat, under the guidance of the Chair in consultation with Parties, to organize a workshop at its third session on “Policy approaches and positive incentives on issues relating to reducing emissions from deforestation and forest degradation in developing countries; and the role of conservation, sustainable management of forests and enhancement of forest carbon stocks in developing countries”.²
2. This note by the Chair of the AWG-LCA, Mr. Luiz Alberto Figueiredo Machado, summarizes the presentations, exchange of views and discussions by Parties at the workshop. Background to the discussions in the workshop was provided by submissions from Parties and observers specific to this workshop.
3. The workshop was held in Accra, Ghana, on 22 August 2008, during the third session of the AWG-LCA, and was chaired by the Chair of the AWG-LCA.
4. After the opening statement by the Chair of the AWG-LCA, the Chair of the Subsidiary Body for Scientific and Technological Advice reported on progress made in related ongoing work under the Convention on outstanding methodological issues.
5. Presentations were delivered by the following 12 Parties: China, Brazil, the European Community, Ghana, India, Indonesia, Mexico, New Zealand, Norway, Papua New Guinea, Tuvalu and the Bolivarian Republic of Venezuela. After the presentations, interventions were made by representatives of Australia, Malaysia and the United States of America. The workshop was open to all Parties and observers. At the end of the workshop, the following two observers were invited to provide their statements: Climate Action Network International and the Indigenous Peoples Forum on Climate Change of the International Alliance of Indigenous-Tribal Peoples of the Tropical Forest.
6. The presentations were followed by a general exchange of views in which Parties had the opportunity to clarify the ideas presented.

¹ FCCC/AWGLCA/2008/CRP.5.

² FCCC/AWGLCA/2008/3, paragraph 26.

II. Summary of discussions

7. There was a common understanding that the current knowledge of methodological issues was sufficient to initiate discussions on policy approaches and positive incentives. Robust methodologies are important to ensure that emission reductions are real, measurable, reportable and verifiable.

1. Mitigation activities and policy approaches

8. All Parties agreed that, when planning mitigation actions in the forest sector in developing countries, it is important to address reducing emissions from deforestation and forest degradation, conservation, sustainable management of forests and enhancement of forest carbon stocks, as reflected in paragraph 1 (b) (iii) of the Bali Action Plan. Although some Parties stressed the need to focus on issues related to reducing emissions from deforestation and forest degradation in the short term, others emphasized that all aspects should be considered of equal importance. Some Parties expressed the need to link this work with the guidance on measurable, reportable and verifiable actions provided in paragraph 1 (b) of the Bali Action Plan.

9. Parties stated the importance of adopting fair and cost-effective means to reduce emissions from deforestation and forest degradation in developing countries, while ensuring environmental integrity. The view was broadly held that in order for mitigation actions to be effective, participation of stakeholders, local communities and indigenous peoples should be secured.

10. Parties highlighted the importance of mitigation actions from the forest sector in stabilizing global greenhouse gas concentrations. However, some Parties opposed the use of forestry mitigation activities in developing countries to meet emission reduction commitments of industrialized countries. In this context, some Parties considered that the mitigation efforts by developing countries in the forest sector should be additional to the overall mitigation efforts by developed countries, in order to attain the stabilization of greenhouse gas concentrations in the atmosphere.

11. Most Parties mentioned the need for flexible, practical, balanced and comprehensive policy approaches. In addition, to ensure the effectiveness of approaches, participation in any future mechanism should be voluntary and encourage wide participation, taking into account national circumstances and existing policies and initiatives.

12. A specific proposal was presented by one Party for three categories of activities that would comprise a “readiness” phase to allow Parties to prepare for any future mechanism activities; a “scaling up” phase to allow Parties to begin and expand implementation of activities; and a “future regime” phase that would integrate the actions taken as fully fungible measurable, reportable and verifiable market activities. The proposal indicated that policy approaches should take into account national circumstances and include actions on conservation, sustainable management of forests and enhancement of carbon stocks.

13. One Party suggested that multiple benefits such as payment for environmental services be integrated into policies. It was suggested that this could be possible if implementation were integrated into comprehensive strategies of national sustainable development in developing countries.

2. Positive incentives and/or financing options

14. Parties expressed the view that regardless of the type of positive incentive, any financial mechanism should be effective, sustainable and predictable. They stated that incentives in the form of resource provision and resource mobilization are necessary elements of positive incentives to stimulate action.

15. Views were expressed by Parties on the nature of positive incentives. Some Parties stated that positive incentives should be performance-based, and be supported by diversified funding sources including approaches linked to the carbon market. In this regard, a view was also expressed that the focus should be on monetizing the external global benefits of forest retention to the climate system, when the socially optimal area of forest retention is significantly increased.

16. It was noted that there could be several potential means to finance the mitigation activities discussed. They can be broadly grouped into two main categories: non-market-based financial resources and market-based mechanisms. Many Parties recognized the need for a combination of the two approaches to ensure sustainability of the actions to be undertaken; other Parties suggested that only non-market-based approaches should be used. Some Parties noted that the market-based approach had the potential benefit of involving the private sector in forestry mitigation activities. Regardless of the approach, funding would be required for capacity-building, technology transfer, strengthening governance and enforcement, relevant economic development programmes and demonstration activities.

17. With regard to financing options, a few Parties provided proposals. One Party proposed an international fund based on non-offset market arrangements. The proposed fund could be financed through a levy on international aviation and maritime transport, auctioning allowances under a self-contained cap and trade regime for international transport, a pledged percentage of auctioned national emissions trading allowances or a percentage of assigned amount units auctioned on the international market. Other examples of levies were also highlighted (e.g. a levy on logging and the timber production industry).

18. Another Party proposed a comprehensive approach that would incentivize equally reductions in emissions from deforestation and forest degradation, conservation, and enhancement of carbon stocks equally. It also proposed the following two approaches: a market-based approach for actions leading to change in carbon stocks with provisions to avoid the possibility of flooding the carbon market; and a non-market-based approach for maintenance of baseline stocks that could be funded through a levy on reducing emissions from deforestation and the forest degradation market.

19. In addition, one Party expressed the view that market approaches for reducing emissions could be more appropriately discussed in the context of the second review of the Kyoto Protocol pursuant to its Article 9.

3. Reference emission levels

20. It was mentioned by many Parties that incentives should be based on national reference emission levels, which should be revised periodically and take into account national circumstances. It was proposed by a Party that reference emission levels should be based not only on historical data but also take into account emission trends.

21. Another aspect mentioned by a Party was that perverse incentives should be avoided, particularly in the determination of baselines to estimate deforestation rates. The Party proposed that a development adjustment factor be applied to countries with low deforestation rates.

4. National and subnational approaches

22. Parties expressed the view that national approaches should be aimed for, whereas some recognized that subnational approaches could be a step towards these national approaches in order to address specific national conditions. One Party suggested that although the focus should be on national approaches, transitional solutions that address issues of leakage and risk of non-permanence could be allowed.

5. Capacity-building and other means of support

23. There was a general understanding of the need for immediate support for capacity-building at the individual, institutional and systemic level in developing countries. This includes the need for promotion of both North–South and South–South technology transfer and technical cooperation.

24. Several Parties indicated the need for relevant international organizations, donors and recipient countries to combine efforts, avoid duplication in their work, ensure consistency and enhance cooperation among themselves in order to support efforts by developing countries.

6. Early actions and demonstration activities

25. Parties also expressed views on the significance of early actions and demonstration activities. Some Parties highlighted the need for policy discussions to take into account experiences and lessons learned from ongoing activities, earlier efforts and demonstration activities. Some Parties presented examples of ongoing activities in their countries related to reducing emissions from deforestation from which some lessons could be learned. Some Parties stated that early actions undertaken by developing countries in this area should be recognized and rewarded in any future financial mechanism.

26. Some Parties stressed the need for better understanding of the implications of approaches and actions, referred to in chapter II, in the context of economic development in developing countries, impacts on other productive sectors and climate change benefits.

III. Possible areas of focus

27. According to many participants, the workshop provided a good opportunity for Parties to present and discuss ideas relating to policy approaches and positive incentives on issues relating to reducing emissions from deforestation and forest degradation in developing countries; and the role of conservation, sustainable management of forests and enhancement of forest carbon stocks in developing countries. Presentations and interventions by Parties reflected areas of convergence as well as differences in views.

28. Several areas of interest emerged in the discussions. These could be further considered by Parties to advance the work and, when necessary, to identify and clearly define possible options for policy approaches and positive incentives. They include:

- (a) Further discussions on how issues related to reducing emissions from deforestation and forest degradation, conservation and enhancement of forest carbon stocks should be addressed when designing policy approaches and positive incentives for developing countries to take mitigation actions in the forest sector;
- (b) Exploring the use of non-market financial resources and market-based mechanisms as policy approaches and positive incentives, including the assessment of the implications of the different options proposed;
- (c) Assessing implications of different options to address issues related to permanence, additionality and displacement of emissions.
